اختيارات النسفي (ت 710هـ) النحوية نماذج من باب الأسماء

د . عبد السلام سليمان الأطرش ـ كلية التربيـــة (طرابلس)
جامعة طرابلس
البريد الجامعي a.alatrish@uot.edu.ly

الملخّص :

يتناول هـــذا البحث اختيارات النســـفي في تفســـيره (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) في بعض المسائل النحوية من باب الأسماء ، بغية التعرف على الآراء النحوية لهذا المفسّر، -بشكل مختصر- وقد مهّدت للبحث بذكر ترجمة مختصرة للنسفي ، ثمّ عرض البحث لستّ مسائل نحوية مما اختلف فيه النحاة، فبيّن الآراء المختلفة في كل مسألة، ثمّ رأي النسفي، ثمّ التعقيب بترجيح ما يراه الباحث هو الأقرب، وختم البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصّل إليها البحث.

المقدمـــــة:

الحمد لله الواحد الأحد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد، أحمد ربي وأشكره على نعمه وآلائه التي لا تُحصى ولا تُعد، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له الإله الصمد، وأشهد أنّ نبينا محمداً عبده ورسوله الداعي إلى سنن الرَّشَد، اللهم صل وسلم وبارك على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحبه ذوي الفضل والسؤدد، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد :

فهذا بحث تناولت فيه دراسة بعض الاختيارات النحوية لأحد المفسرين الكبار، وهو عبدالله بن أحمد المشهور بالنسفي، صاحب التفسير المشـــهور: (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، ومصنّفات أخرى ، وذلك في بعض المسائل التي اختلف فيها النحاة ، من خلال تفسيره، وتُعدّ كتب التفسير مراجع في النحو واللغة والقراءات ، يقول عبّاس حسن: « ومن العجب أنك قد ترى مسائل نحوية جليلة ، مفرّقة في كتب التفسير، كالذي نراه في تفسير الزمخشـــري ، والفخر الرازي والبيضاوي ، ففيها بعض اللطائف والدقائق التي لا وجود لها في كتب النحو أحياناً ، أو التي يعزّ الاهتداء إليها في كتبه الخاصّة أحياناً أخرى »[1].

مشكلة البحث :

ومن هنا جاء اختيار تفسير النسفي ليكون ميدانا لهذا البحث، ومما دفعني إلى هذا الموضوع أيضا صلته بالقرآن الكريم، إضافة إلى أنّ تفسير النسفي تضمّن كثيرا من المسائل النحوية .

تساؤلات البحث :

ويحاول البحث الإجابة عن تساؤلات منها : ما موقف النسفي من بعض المسائل الخلافية النحوية؟ هل يختار من بين الآراء المختلفة أم لا؟ وهل كانت اختياراته موافقة لمذهب البصريين أم الكوفيين؟ أم أنّه يخلط بينهما؟

أهـــداف البحث :

ويهدف البحث إلى إبراز شخصية النسفي والتعرّف على آرائه النحوية ومقارنتها بآراء غيره من النحاة والمفسّرين .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في التعرّف على شخصية النسفي العلمية وتحديد مواقفه النحوية من بعض المسائل الخلافية .

منهـــج البحث :

منهجي الذي اتّبعته المنهج الوصفي التحليلي .

خطـــــة البحث :

وقد مهّدت للبحث بترجمة مختصرة للنسفي ، ثمّ ذكرت ستّ مسائل اختلف فيها النحاة والمفسرون، في باب الأسماء، ولولا خوف الإطالة لكان عددها أكثر، فبيّنت فيها الآراء المختلفة ، والأدلة التي استند إليها النحاة، ثمّ رأي النسفي، وأعقّب بذكر ما أراه الأقرب في المسألة، ورتّبتها بحسب ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو، ووضعت لكل مسألة عنوانا يتصدّرها ، وختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصّلت إليها.

الدراسات السابقة:

وقد ذكرت بعض الدراسات السابقة عن النسفي ن خلال الاطلاع على شبكة المعلومات الدولية وجدت بعض الدراسات النحوية عن النسفي ، بعضها عناوين فقط ولم أتمكن من الاطلاع على البحوث نفسها؛ لأنّها غير متاحة للتحميل، ومن ذلك بحث بعنوان: القضايا النحوية والصرفية في تفسير النسفي

عرض ودراسة[2]، وبحث آخر بعنوان : ترجيحات الإمام النسفي النحوية في باب المنصوبات من خلال تفسيره دراسة وصفية[3]، فمجاله المنصوبات فقط، وبحثي تناول المنصوب وغيره ، وبحث بعنوان: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تفسير النسفي[4]، ومن خلال العنوان يتضح أنّ هذا البحث متعلق بتوجيه القراءات القرآنية، وبحث بعنوان: النسفي وجهوده اللغوية في تفسيره (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) [5]، ومن خلال العنوان يتضح أنّ بحثي مختلف عنه ، ومن البحوث التي استطعت الاطلاع عليها بحث: المسائل النحوية والصرفية في تفسير النسفي[6]، وقد قسّم الباحث بحثه إلى خمسة فصول: الأول: أدوات المفسر، الثاني: النسفي النحوي، الثالث: النسفي الصرفي، الرابع: النسفي عالم القراءات، الخامس: النسفي بين سابقيه ولاحقيه، وما يتقاطع مع بحثي هو الفصل الثاني، وأورد فيه الباحث اثنتا عشرة مسألة نحوية ، والمسائل التي تناولتُها في بحثي لم يذكرها هذا البحث سوى مسألتين، وكان تناولي لهما مختلفا عما أورده الباحث فيهما، وبحث بعنوان: الإمام النسفي ومنهجه النحوي في تفسيره مدارك التنزيل[7]، وتناول فيه الباحث تعريف التفسير والنحو والعلاقة بينهما ونشأتهما والعلاقة بينهما، وترجمة النسفي وردوده على الفرق الإسلامية المختلفة ، ومذهبه الفقهي وموقفه من الإسرائيليات ومصادره، وأمّا المنهج النحوي فتحدّث عنه بإيجاز شديد في صفحتين فقط، ولم يتناول المسائل التي بحثتُها، ويمكن القول عموما إنّ بحثي يختلف عن الدراسات السابقة المذكورة

أولا- التمهيد ـ ترجمة مختصرة للنسفي[8]:

هو أبو البركات، حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، نسبته إلى مدينة (نسف) ببلاد السغد، ومولده بها سنة (630هـ)، من أهل بلدة (إيذج) في أصبهان، ووفاته فيها، وله رحلة إلى بغداد، وهو أحد الزهّاد، إمام فاضل عالم محرر مدقّق فقيه حنفي ، مفسّر، كان رأسا في الفقه والأصول ، بارعا في الحديث ومعانيه، والعربية، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، تصدّر للإفتاء والتدريس سنين عديدة، وانتفع به غالب علماء عصره، كان محبّا للفقراء والطلبة محسنا إليهم، أثنى على علمه ودينه غير واحد من العلماء، من ذلك قول ابن حجر عنه: « النسفي: علّامة الدنيا، أبو البركات ... أحد الزهّاد المتأخرين صاحب التصانيف المفيدة في الفقه والأصول»[9]، وقال عنه اللكنوي: «كان

إماما كاملا عديم النظير في زمانه، رأسا في الفقه والأصول، بارعا في الحديث ومعانيه»[10]، وله مصنفات جليلة، أشهرها تفسيره : مدارك التنزيل وحقائق التأويل –مطبوع- قال في مقدّمته: «قد سألني مَن تتعيّن إجابته كتابا وسطا في التأويلات، جامعا لوجوه الإعراب والقراءات، متضمّنا لدقائق علمي البديع والإشارات، حاليا بأقاويل أهل السنة والجماعة ، خاليا عن أباطيل أهل البدع والضلالة، ليس بالطويل الممل، ولا بالقصير المخل وكنت أقدّم فيه رجلا وأؤخّـــر أخرى؛ استقصارا لقـــوّة البشر عن درك هذا الوطر، وأخْذًا بسبيل الحذر عن ركوب متن الخطر، حتى شرعتُ فيه بتوفيق الله والعوائق كثيرة، وأتممته في مدة يسيرة، وسميته بمدارك التنزيل وحقائق التأويل، وهو الميسِّر لكل عسير، وهو على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير»[11]، ومن مصنّفاته – أيضا- : كنز الدقائق –مطبوع- متن مشهور في الفقه، والمنار – مطبوع- متن في أصول الفقه، وكشف الأسرار -مطبوع- شرح المنار، والوافي ، في الفروع، والكافي في شرح الوافي، والمصفّى، في شرح منظومة أبي حفص النسفي، في الخلاف، وعمدة العقائد، وتصانيفه نافعة معتبرة عند الفقهاء، واختلف في سنة وفاته، فقيل توفي ليلة الجمعة من شهر ربيع الأول سنة (701هـــ).

ثانيا ـ نماذج من اختيارات النسفي النحوية في تفسيره من باب الأسماء :

1- نيابة الجملة عن الفاعل : قال - تعالى - : **(ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ)**[12] ، في هذه الآية لم يأت للفعل (بدا) فاعل صريح ، فهل جملة **(ليسجنّنه)** يمكن أنْ تحلّ محله؟ مجيئ الجملة خبرا أو صفة أو حالا أو مضافة أو مفعولا بها ، لا إشكال فيه ، أمّا مجيئ الجملة -غير المحكية - فاعلا فقد اختلف فيه النحاة ، فجمهور البصريين لا يُجيزون ذلك ، والتقدير عندهم: بدا لهم بَداءٌ ، قال ابن الشجري: « ومما قُدّر له فاعل من لفظه (بدا) في قوله - تعالى – جدّه : **(ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ)**، التقدير : ثمّ بدا لهم بداء، لا بدّ من تقدير هذا الفاعل ؛ لأنّ الفعل مطالب بفاعله ، ولا يصحّ إسناده إلى **(لَيَسْجُنُنَّهُ)**؛ لأنّ إسناد الفعل إلى الفعل مستحيل، ولـمّا لم يكن للفعل مندوحة عن إسناده إلى فاعل، أو ما يقوم مقام الفاعل، كالمفعول في نحو: ضُرِب زيدٌ، أُسند (بدا) إلى الفاعل الذي أظهره الشاعر في قوله:

لعلّك والموعودُ حقٌّ لقاؤهُ بدا لك في تلك القَلوص بداءُ»[13]

وممن اختار رأي البصريين أيضا الزمخشـــري[14] وابن عطية[15] وأبو حيّان[16]، وابن هشام الذي وصف مذهب البصريين بالصحيح[17]، وغيرُهم.

وأجاز الكوفيون مجيئ الفاعل جملة [18]، قال أبو حيان الأندلسي: « وفي كون الجملة تقع فاعلة خلاف ؛ مذهب جمهور البصريين أن الفاعل لا يكون إلّا اسماً أو ما هو في تقديره ، ومذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين جواز كـــون الجملة تكون فاعلة، وأجازوا: تعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد أم عمرو ، وأي قيام أحدهما ، ومذهب الفراء[19] وجماعة: أنه إنْ كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعُلّق عنها، جاز أنْ تقع في موضع الفاعل أو المفعول الذي لم يُسمّ فاعله وإلّا فلا»[20] ، وممن أيّد رأي الكوفيين من المحدثين أحمد الجواري ؛ إذ يقول: «وللفعل في القرآن قوة الاسم ، فهو يقع في العبارة القرآنية في موقع الفاعل، نحو قوله تعالى: (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ)، وليس هذا بالأمر الغريب ، فالفعل والاسم في العربية فرعان من أصل واحد، وكلاهما يدلّ على معناه في نفسه كما يقول النحاة، وليس معنى الزمن الموجود في الفعل بمانع من استعماله استعمال الاسم»[21]، ثمّ اعترض على رأي البصريين بقوله: «وهذا التأويل ظاهر التكلّف»[22] ، وممن اعترض على رأي الكوفيين غير ابن الشجري في كلامه السابق، ابنُ عطية حيث قال : «ولا يجوز أن يكون الفاعل بـ(بدا) (ليسجننه)؛ لأنّ الفاعل لا يكون جملة بوجه»[23]، ومن المحدثين اعترض شوقي ضيف على إجازة هشام لمجيئ الفاعل جملة، ووصف رأيه بأنّه من آرائه التي «يُغرب فيها إغرابا بعيدا»[24] ، وذهب الزجّاج إلى أنّ الفعل (بدا) قد استغنى عن الفاعل، فقال: «وقوله عزَّ وجلَّ: **(ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ)**: (بَدَا) فعل استغْنى عَنْ فَاعِل، العربُ تقولُ: قد بَدا لي بَدَاءٌ، أي: تغيّر رأيي عما كان عليه، وأكثر العرب تقول: قد بدا لي، ولم يذكر (بَدَاءً)، لكثرته، لأنه في الكلام، دَلِيلاً على تغيّر رأيه، فَتُرِكَ الفاعلُ وهُوَ مُرَاد، ثمّ بيّن ما البَدَاءُ فقال: **(لَيَسْجُنُنه حَتى حين)**»[25] ، وذهب ابن القيّم في تقدير الفاعل في الآية مذهبا غريبا ؛ إذ قال : «فـ(بدا) فعل ماض ، فلا بدّ له من فاعل ، والجملة المؤكَّدة باللام لا تكون في موضع فاعل أبدا ، وإنما تكون في موضع المفعول بـ(علمت) أو (علموا)، فهي ههنا في موضع المفعول، وإنْ لم يكن في اللفظ (علموا)، ففي اللفظ ما هو في معناه؛ لأنّ قوله: (بدا) ظهر للقلب لا للعين ، وإذا ظهر الشيء للقلب فقد عُلم ،

والمجرور من قوله: (لهم) هو الفاعل ، فلمّا حصل معنى العلم وفاعله مقدَّما على الجملة المؤكّدة باللام، صارت الجملة مفعولا لذلك العلم»[26]، وما ذهب إليه ابن القيم في تقدير الفاعل بعيد ؛ لأنّ المعنى لا يحتمله ، فالذي بدا هو السجن ليوسف - عليه السلام- ، وليس الضمير في (لهم) الذي يعود إلى العزيز وحاشيته أمّا النسفي فقد اختار رأي البصريين ، حيث قال: «**(ثُمَّ بَدَا لَهُمْ):** فاعله مضمر؛ لدلالة ما يفســـره عليه وهو (ليسجننه) والمعنى : بدا لهم بداءٌ ، أي: ظهر لهم رأي»[27].

ولعل الأقرب أنَّ الفاعل لا يكون جملة؛ لأنه محكوم عليه والمحكوم عليه لا يكون إلّا مفرداً ، قال ابن الحاجب: «إنما لم يكن الفاعل جملة لأنّه محكوم عليه ، والمحكوم عليه لا يكون إلّا مفردا، بخلاف الأحكام، فإنّه يُعبّر عنها بالمفرد تارة والجملة أخرى، وإنما كان ذلك لاتّساعهم في الأحكام، ألا ترى أنهم وضعوا جملة باب الأفعال مشروطة بأن تكون أحكاما ، لغرض الاتّساع فيها والاختصار، ولم يُوضع المحكوم عليه ذلك الوضع، ومِن ثَمّ لم يقع الفاعل ولا المبتدأ جملة، إلّا إذا قُصد به نفس اللفظ، فيكون حينئذ كالمفرد في الحكم»[28].

2- **إنابـــة غير المفعول به -مع وجوده- عن الفاعل :** قال – تعالى - : **(فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ)**[29]، وقال – تعالى - : **(لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)**[30] ، قرئ في الآيتين بالبناء للمجهول في الفعلين: (ننجي)[31] و(ليجزي)[32]، وعلى هاتين القراءتين ناب غير المفعول به (المؤمنين)، (قومًا)، عن الفاعل، وقد اختلف النحاة في هذه المسألة[33]، فالبصريون ذهبوا إلى أنّه إذا وُجد بعد الفعل المبني للمجهول مفعول به ومصدر وظرف وجارّ ومجرور، تعيّن إقامة المفعول به مقام الفاعل لينوب عنه، ولا يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده، وما ورد مِنْ ذلك فهو شاذّ أو مؤوّل ، قال ابن هشام: « وإقامة غير المفعول به مقامَه مع وجوده ممتنعة»[34]، وقال المرادي: «مذهب جمهور البصريين: أنه لا يجوز نيابة شيء منها [أي: شبه الجملة والمصدر] مع وجود المفعول به»[35]، أمّا الكوفيون فذهبوا إلى جواز إقامة غير المفعول به مِنْ مصدر وظرف وجارّ ومجرور مع وجود المفعول به، تقدّم أو تأخّر، قال الأزهري: «أجاز الكوفيون أن ينوب غيرُ المفعول به مع وجوده مطلقًا؛ أي: من غير شرط، سواء تأخّر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه»[36] ، وتبع ابنُ مالك الكوفيين، حيث قال عن مذهبهم: «وبقولهم أقول؛ إذ لا

مانع مِنْ ذلك مع أنّه وارد عن العرب»[37]، وقال في كافيته مشيرا إلى إحدى القراءتين السابقتين:

ولا ينوبُ بعضُ هذي إنْ وُجِدْ في اللفظِ مَفعولٌ بهِ وقدْ يَرِدْ
كقول بعض الفصحاء منشدا لم يُعنَ بالعلياءِ إلّا سيدا
ومثلُ ذا -أيضا- (ليُجزَى قَومًا) فاصدعْ بحقٍّ وتَوَقَّ اللّوْما[38]

وذهب الأخفش إلى التوسّط في هذه المسألة، ورأى أنّه إذا تقدّم المفعول به على غيره من مصدر وظرف وجار ومجرور، وجب إقامته نائبا عن الفاعل، وإنْ تأخّر عن غيره ممّا سبق جاز إقامة كلّ واحد ممّا سبق ليكون نائبا عن الفاعل ، وقد وردتْ قراءات قرآنية وشواهد شعرية تؤيّد ما ذهب إليه الكوفيون، ومن ذلك القراءتان السابقتان، فاضطرّ البصريون إلى التأويل والتقدير، ففي القراءة الأولى أوردوا عدّة توجيهات منها[39]:

1- أنّ الأصل (نُنْجي) كقراءة العامّة، إلّا أنّ النون الثانية قُلبتْ جيما وأُدغمت في الجيم التي بعدها، قال الثعلبي عن هذا التوجيه: وهو رديء ؛ لبُعد مخرج النون من الجيم، وذكر نحو قول الثعلبي أبو حيّان الأندلسي والسمين الحلبي.

2- أنّه ماض مسند لضمير المصدر، والتقدير: وكذلك نُجّي النجاء، فيكون (المؤمنين) ليس منصوبا بـ(نُجّي)، وإنّما بفعل تقديره: وكذلك نُجّي هو، أي النجاء نُنجّي المؤمنين.

3- أنْ يكون أصل (نُجّي) هو (نُنْجي) فاستُثقل توالي مثلين، فحذفت النون الثانية، ورُدّ هذا بأنّ النون الثانية أصلية فهي فاء الكلمة، وحذفها بعيد، وبأنّ حركة النون الثانية غير حركة النون الأولى، فليس هناك ثقل في الجمع بينهما.

ولقد ذهب بعض النحاة إلى أبعد من التقدير والتأويل فرموا هذه القراءة بالبعد واللحن، ومنهم الفرّاء[40]، والطبري[41]، والزجّاج الذي قال: «فأمّا ما روي عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له، لأنّ ما لا يُسمّى فاعله لا يكون بغير فاعل»[42]، والنحّاس الذي روى تلحين الخليل وسيبويه ووافقهما[43]، ووصف أبو علي الفارسي هذه القراءة بالوهم والغلط الذي لا يجوز[44]، واستبعدها مكّي بن أبي طالب[45].

قال السمين الحلبي رادّا على هؤلاء النحاة: «وهذه القراءة متواترة، ولا التفات على مَنْ طعن على قارئها، وإنْ كان أبو علي قال: هي لحن، وهذه جرأة منه قد سبقه إليها أبو إسحاق الزجّاج »[46]، وفي القراءة الثانية ذهب البصريون كذلك إلى التأويل والتقدير

حتى لا ينوب غير المفعول به عن الفاعل، فمن التقديرات التي ذكروها: ليُجزى الخيرُ قوما، أو: ليُجزى الجزاءُ قوما[47].

واختار النسفي مذهب البصريين بمنع نيابة غير المفعول به –مع وجوده- عن الفاعل، وسلك طريقهم في التقدير، حيث قال في القراءة الأولى: «وقيل تقديره: النجاء للمؤمنين، فسكن الياء تخفيفاً وأسند الفعل إلى المصدر ونصب (المؤمنين) بالنجاء، لكن فيه إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول، وهذا لا يحوز، وفيه تسكين الياء وبابه الضرورات»[48]، وقال في القراءة الأخرى: «**(ليُجزى قَوْماً):** يزيد، أي: ليجزى الخيرُ قوماً، فأضمر (الخير) لدلالة الكلام عليه، كما أضمر الشمس في قوله: (حتى توارت بالحجاب)[49]، لأنّ قوله: **(إذْ عُرِض عليه بالعشيّ)**[50]، دليل على تواري الشمس، وليس التقدير: ليجزي الجزاء قوماً؛ لأنّ المصدر لا يقوم مقام الفاعل ومعك مفعول صحيح»[51].

ويبدو أنّ ما ذهب إليه الكوفيون هو الراجح؛ لأنّ السماع يؤيّدهم، فمن القراءات القرآنية ما سبق ذكره، وكذلك ذكر الرضيّ قراءة شاذّة ناب فيها غير المفعول به، وهي قوله تعالى: **(وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً)**[52]، حيث قرئ ببناء الفعل (نزّل) للمجهول ونصب (القرآن)[53]، وكذلك قرئ قوله تعالى: **(ويُخْرَجُ لَهُ كِتَابًا)**[54]، ببناء الفعل للمجهول ونصب (كتابا)-[55]. ومن الشواهد الشعرية:

لم يُعنَ بالعلياء إلّا سيّدا ولا شفى ذا الغيّ إلّا ذو هدى[56]

وقال آخر:

ولو ولدتْ قُفَيرة جرو كلب لسُبّ بذلك الجرو الكلابا[57]

وقال آخر:

أُتيحَ لي منَ العدى نذيرا به وقيتُ الشرَّ مُستطيرا[58]

فالمتكلّم يبدأ بما هو أهمّ عنده، سواء كان مفعولا أو ظرفا أو مصدرا أو جارّا ومجرورا، يُضاف إلى ذلك أنّ مذهب الكوفيين فيه سعة، وهذا يتوافق مع سعة العربية، فلا تضييق، والله أعلم.

3- تقدير المفعول بـــــه : قال تعالى: **(يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُم)**[59] ، اختلف النحاة في مفعول الفعل (يريد) في هذه الآية[60]، فذهب البصريون إلى أنّ مفعول (يريد) قد حُذف، وتقديره: يريد الله تحريمَ ما حَرَّمَ وتحليلَ ما حَلَّل لأجلِ التبيين لكم، ولم يجعلوا (ليُبيّن) هو المفعول؛ لئلّا

يلزَم تعدِّي الفعلِ إلى مفعوله المتأخّر عنه باللام، وكذلك حتى لا يؤدي إلى إضمارِ (أَنْ) بعد اللام الزائدة، فكل هذا ممتنع عند البصريين، وذهب بعض البصريين إلى تأويل الفعل الذي قبل اللام بمصدر في محل رفع بالابتداء، والجار والمجرور الذي يليه خبره، والتقدير: إرادة الله للتبيين، واعتُرِض على ذلك؛ لأنّه تأويل للمصدر دون وجود حرف مصدري.

ومن شواهد البصريين التي استشهدوا بها قول الشاعر:

أردتُ لكيما يعلمَ الناسُ أنّها سراويلُ قيسٍ والوفودُ شهودُ[61]

قال الزجّاج بعد ذكره لهذا البيت: «فأدخل هذه اللام على (كي)، ولو كانت بمعنى (أَنْ) لم تدخل اللام عليها، وكذلك: أرَدْتُ لأنْ تقوم، وأمِرْتُ لأنْ أكُون مُطيعاً»[62] ، وذهب الكوفيون إلى أن المفعول هو **(ليُبيّن)**، فاللام مصدرية وهي بمعنى (أنْ) والتقدير: أنْ يبيّن، قال الفرّاء «وقوله: **(يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ)**: وقال فِي موضع آخر: **(وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ)**[63]، والعرب تجعل اللام التي على معنى (كي) فِي موضع (أنْ) فِي (أردت) و(أمرت)، فتقول: أردتُ أنْ تذهب، وأردتُ لتذهب، وأمرتُك أنْ تقوم، وأمرتك لتقوم»[64]، وممن تابع الكوفيين في رأيهم الطبري حيث قال بعد ذكره الرأيين: «وأولى القولين في ذلك بالصواب عندي، قولُ من قال: إنّ (اللام) في قوله: **(يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ)** بمعنى: يريد الله أنْ يُبيّن لكم »[65]، وكذا أخذ برأي الكوفيين الثعلبي[66]، والبغوي[67]، وغيرهم.

واعترض الزجّاج على مذهب الكوفيين في كون اللام بمعنى (أنْ)، واصفا إياه بالغلط فقال: «وهذا غلط أنْ تكون لام الجر تقوم مقام (أن) وتَؤدي معناها؛ لأنّ ما كان في معنى (أنْ) دخلتْ عليه اللام، تقول: جئتك لكي تفعل كذا وكذا، وجئت لكي تفعل كذا وكذا، وكذلك اللام في قوله: **(يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ)** كاللَّامِ فِي (كَيْ)، المعنى: أَراده اللَّه عزَّ وجلَّ للتبيين لكم»[68]، ولأنّ اللامَ ثَبَت لها الجرّ في الأسماء، فلا يجوز أن يُنْصَبَ بها، وكذا ضعّف ابن عطية قول الكوفيين[69]، وما ذكر الزجاج هو مذهب الخليل وسيبويه، فالفعل عندهما مقدَّر بالمصدر، أي: إرادة اللهِ لِيُبيّن، قال سيبويه: «وسألته [يعني الخليل] عن معنى قوله: أريد لأن أفعل، فقال: إنما يريد أن يقول: إرادتي لهذا، كما قال Y :

(وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ)[70]، إنما هو أمرت لهذا» [71]، ولعلّ هذا الخلاف ترجع جذوره إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين في ناصب الفعل المضارع بعد اللام، فالبصريون يقدّرون (أنْ) بعد اللام هي الناصبة، والكوفيون يجعلون النصب باللام نفسها[72]. واعترض الطبرسي على القولين السابقين ذاكرا أنّ «بعض النحويين ضعّف هذين الوجهين، بأنّ جعْل اللام بمعنى (أنْ) لم تقم به حجة قاطعة، وحمله على المصدر يقتضي جواز (ضربتُ لزيد) بمعنى: (ضربت زيدا) وهذا لا يجوز، ولكن يجوز في التقديم دون التأخير، نحو: لزيد ضربت، و**(لِلرُّؤْيا تَعْبُرُونَ)**[73]؛ لأنّ عمل الفعل في التقديم يضعف كعمل المصدر في التأخير»، ثمّ أضاف قولا آخر مرجّحا إياه فقال: «والوجه الصحيح فيه أنّ مفعول (يريد) محذوف تقديره: يريد الله تبصيركم ليبيّن لكم»[74]. وذهب الزمخشري إلى أنّ اللامَ زائدة، و(أَنْ) مضمرة بعدها، والتبيينُ مفعولُ الإرادة، قال: «**(يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ)** أصله: يريد اللَّه أنْ يبين لكم، فزيدت اللام مؤكدة لإرادة التبيين كما زيدت في: لا أبالك، لتأكيد إضافة الأب، والمعنى: يريد اللَّه أنْ يُبيّن لكم ما هو خفيّ عنكم»[75]، واعترض السمين الحلبي على هذا التوجيه قائلا: «وهذا كما رأيت خارجٌ عن أقوال البصريين والكوفيين، وفيه أنّ (أنْ) تُضمر بعد اللام الزائدة، وهي لا تُضْمر فيما نص النحويون بعد لامٍ وتلك اللامُ للتعليل أو للجحود»[76].

واختار النسفي رأي الزمخشري، بل حاكى عبارته فقال بعد الآية: «أصله: يريد الله أنْ يبين لكم، فزيدت اللام مؤكدة؛ لإرادة التبيين، كما زيدت في: لا أبالك؛ لتأكيد إضافة الأب، والمعنى: يريد الله أنْ يبين لكم ما هو خفيّ عليكم»[77]، ويبدو أنّ القول الأقرب هو قول الكوفيين لعدم الحاجة إلى تقدير مفعول به، والأصل عدم التقدير.

4ـ الاستثناء بين الانقطاع والاتّصال: قال تعالى: **(وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا)**[78]. وقال أيضا: **(قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ)**[79]. اختلف النحاة في نوع الاستثناء في الآية الأولى، فذهب أكثرهم إلى أنّه استثناء منقطع، وذهب بعضهم إلى أنّه استثناء متّصل، وممّن رأى الرأي الأول الزمخشري، الذي قال: «**(إِلَّا اتِّباعَ الظَّنِّ)** استثناء منقطع؛ لأنّ اتّباع الظنّ ليس

من جنس العلم، يعنى: ولكنّهم يتّبعون الظن»[80]، وكذا ذكر العكبري[81]، وأبو حيّان الأندلسي[82]. وممن ذهب إلى أنّ الاستثناء متصل ابن عطية، حيث قال: «ونفى الله عنهم أن يكون لهم في أمره علم على ما هو به، ثم استثنى اتباع الظنّ، وهو استثناء متّصل؛ إذ الظنّ والعلم يضمّهما جنس واحد أنهما مِنْ معتقدات النفس، وقد يقول الظانّ على طريق التجوز: علمي في هذا الأمر أنّه كذا وهو يعني: ظنّه»[83]، وأجاز مكي بن أبي طالب أن يكون الاستثناء متصلا[84]، وكذا ابن الجوزي[85]، والقرطبي[86]، والبيضاوي[87]. واعترض أبو حيان الأندلسي على ابن عطية، فعقّب على كلامه السابق قائلا: «وليس كما ذكر؛ لأنّ الظنّ ليس من معتقدات اليقين، لأنّه ترجيح أحد الجائزين، وما كان ترجيحاً فهو ينافي اليقين، كما أنّ اليقين ينافي ترجيح أحد الجائزين، وعلى تقدير أنّ الظنّ والعلم يضمّهما ما ذكر، فلا يكون أيضاً استثناء متصلاً، لأنّه لم يستثني الظنّ من العلم، فليست التلاوة: ما لهم به من علم إلّا الظنّ، وإنما التلاوة: إلّا اتباع الظنّ، والاتّباع للظنّ لا يضمّه، والعلم جنس ما ذكر»[88]. واختار النسفي الرأي الأول محاكيا كلام الزمخشري فقال عن الاستثناء الذي في الآية: «استثناء منقطع؛ لأنّ اتّباع الظنّ ليس من جنس العلم، يعني: ولكنّهم يتّبعون الظنّ»[89].

ولعلّ الأقرب كون الاستثناء منقطعا؛ لأنّ العلم يدل على اليقين، أمّا الظن فليس فيه يقين، وبالتالي لا يكون الظنّ من جنس العلم. أمّا الآية الثانية فذهب بعض النحاة إلى أنّ الاستثناء متّصل ، ورُفع المستثنى على البدل، قال ابن مالك: «والصحيح عندي أنّ الاستثناء في الآية متّصل، و(في) متعلقة بغير (استقرّ) من الأفعال المنسوبة على الحقيقة إلى الله تعالى، وإلى المخلوقين بذكر ويُذْكر، فكأنّه قيل: لا يعلم مَن يُذكر في السموات والأرض الغيب إلّا الله. ويجوز تعليق (في) بـ(استقرّ) مسندا إلى مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه، والتقدير: لا يعلم من استقرّ ذكره في السموات والأرض الغيب إلّا الله، ثمّ حُذِف الفعل والمضاف واستتر الضمير لأنّه مرفوع، هذا على تسليم امتناع إرادة الحقيقة والمجاز في حال واحدة، وليس عندي ممتنعا»[90].

وذهب بعض النحاة إلى أنّ الاستثناء منقطع، وجاء على لغة بني تميم الذين يُجيزون في الاستثناء المنقطع الإبدال، ومن هؤلاء الزمخشري [91]، وابن جزَيّ[92]، وأبو حيّان الأندلسي[93]، واعترض بعضهم على ذلك؛ لأنه تخريج لقراءة سبعية على لغة مرجوحة[94].

واختار النسفي الرأي الأخير، حيث قال: «و(الله) بدل مِن (مَن)، والمعنى: لا يعلم أحد الغيب إلّا الله، نعم إنّ الله يتعالى عن أنْ يكون ممن في السموات والأرض، ولكنّه جاء على لغة بني تميم، حيث يُجرون الاستثناء المنقطع مجرى المتصل، يُجيزون النصب والبدل في المنقطع كما في المتصل، ويقولون: ما في الدار أحد إلّا حمار»[95].

ولعل الأقرب ما اختاره النسفي من كون الاستثناء منقطعا، وجاء على لغة بني تميم الذين أجازوا البدل في الاستثناء المنقطع، وقد وردت عدّة شواهد بلغتهم منها:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلّا اليعافيرُ وإلّا العيسُ[96]

وقال آخر:

عشيةَ لا تُغني الرماحُ مكانَها ولا النبلُ إلّا المَشرفيُّ المصمَّمُ[97]

وقال آخر:

وقَفْتُ فيها أُصَيْلَاناً أُسائِلُها عَيَّتْ جَواباً وما بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إلّا الأَوارِيُّ لأْيًا ما أُبَيِّنُها والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمظلومة الجَلَدِ[98]

وقال آخر:

وبِنْتِ كِرَام قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إلّا السِّنَانُ وعَامِلُه[99]

5- العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار: قال تعالى: **(وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)**[100] قرأ حمزة (والأرحامِ) بالجرّ[101]، فيكون معطوفا على الضمير المجرور في (به) دون إعادة الجارّ، وهذا منعه جمهور البصريين[102]؛ لأنه عطفٌ على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ، وهذا مخالف لقواعدهم، قال ابن عطية عن هذه القراءة: «وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز؛ لأنّه لا يجوز عندهم أن يُعطف ظاهر على مضمر مخفوض ... لأنّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان يحل كل واحد منهما محل صاحبه، فكما لا يجوز: مررت بزيد وك، فكذلك لا يجوز: مررت بك وزيدٍ، وأما سيبويه فهي عنده قبيحة لا تجوز إلّا في الشعر ... المضمر المخفوض لا ينفصل فهو كحرف من الكلمة ولا يعطف على حرف»[103]، وممن أخذ برأي البصريين الفرّاء، حيث قال عن قراءة جرّ (الأرحام): «وفيه قبح؛ لأنّ العرب لا تردّ مخفوضا على مخفوض وقد كُنِّي عنه، وقد قال الشاعر في جوازه:

نعلّق في مثل السّواري سيوفَنا وما بينها والكعب غوط نفانفِ[104]

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه»[105]. وردّ المبرّد أيضاً هذه القراءة قائلا: «لا تحلّ القراءة بها»[106]، وبالغ في ردّها فقال: «لَو أَنِّي صليت خلف إمَام فقرأَ بها لَقطعت صلاتي»[107]، وذكر الطبري أنّ هذا العطف غير فصيح ولا يكون إلّا في ضرورة الشعر[108]، ووصف الزجّاج هذه القراءة بالخطأ في العربية لا يجوز إلّا في اضطرار شعر[109]، ووصف الزمخشري العطف في هذه القراءة بأنّه ليس سديداً[110]. وممّنْ ذهب إلى جواز هذه المسألة غير الكوفيين يونس والأخفش[111]، والثعلبي[112]، وكذا الرازي، حيث أورد هذا الأخير أوجه اعتراض النحاة على قراءة حمزة وأنّها مخالفة للقياس، ثمّ قال: «واعلم أنّ هذه الوجوه ليست وجوها قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات؛ وذلك لأنّ حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنّه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وذلك يُوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت ... ، والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين[113]، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن»[114]. وكان ابن مالك من المجيزين أيضا، حيث يقول في ألفيّته:

وعودُ خافضٍ لدى عطفٍ على ضمير خفضٍ لازما قد جُعلا
وليس عندي لازما إذْ قد أتى في النثر والنظم الصحيح مُثبتا[115]

وكذا ابن عقيل ذهب إلى جواز هذه المسألة، فقال في شرحه للبيتين السابقين: «جعل جمهور النحاة إعادة الخافض -إذا عطف على ضمير الخفض- لازما، ولا أقول به؛ لورود السماع نثرا ونظما بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فمن النثر قراءة حمزة: **(وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ)**، بجرّ (الأرحام) عطفا على الهاء المجرورة بالباء، ومن النظم ما أنشده سيبويه رحمه الله تعالى:

فاليومَ قرَّبْتَ تَهجونا وتَشتمنا فاذهبْ فما بكَ والأيامِ مِنْ عَجبِ[116]

بجرّ (الأيام) عطفا على الكاف المجرورة بالباء»[117]. ومن النثر أيضا ما حكاه قطرب عن العرب: (ما فيها غيره وفرسِه) [118]. وممن دافع كذلك عن قراءة حمزة، مجيزا هذا العطف ابن يعيش[119]، وأبو حيّان الأندلسي الذي قال: «وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية، من امتناع العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز»[120]. ومن المحدثين الذين أجازوا العطف في هذه المسألة محمد الطنطاوي، الذي انتقد البصريين في منعهم هذا العطف، حيث قال مدافعا عن قراءة حمزة تحت عنوان (جواز العطف على الضمير المخفوض بدون عود الخافض في السعة): «ولولا خوف الإطالة لوافيناك بشواهد كثيرة تُفضي إلى الاطمئنان لهذه القواعد كوضح النهار، ومعها دفاع البصريين الذي لم يضرها، والواقع أنّ البصريين كانت محاولاتهم في نقضها غير مجدية، ومجردة عن النَّصفة، فقد تعسّفوا غاية التعسّف بما لا ترضاه العدالة، ولا يستقيم في المنطق، ما كلّ مرة تسلم الجرّة»[121]. وتوسّط فريق ثالث، فلم ينكر هذه القراءة أو يشذّذها، ولم يُجر القراءة على ظاهرها، بل أوّلها؛ فذهب بعضهم إلى أنّ قوله (والأرحامِ) ليس مجرورا بالعطف على الضمير المجرور بل مجرور بالقسم، وذهب آخرون إلى أنّه مجرور بباء مقدّرة، والتقدير: وبالأرحام، فحُذفتْ هذه الباء لدلالة الباء الأولى عليها[122] واختار النسفي رأي البصريين، وضعّف قراءة حمزة فقال: «بالجرّ: حمزة، على عطف الظاهر على الضمير وهو ضعيف؛ لأنّ الضمير المتّصل كاسمه متّصل، والجار والمجرور كشيء واحد، فأشبه العطف على بعض الكلمة»[123].

وما من شك في أنّ قول الفريق الثاني الذين أجازوا العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ مستندين إلى السماع -ومنه قراءة حمزة، وكلام العرب شعرا ونثرا- هو الصحيح، وليس مِنْ داع للتأويل والتقدير، إذ الأصل عدمهما. ومن الشواهد أيضا قوله تعالى: **(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)**[124]، حيث عُطف على الضمير المجرور في (به) اسم ظاهر وهو (المسجد) دون إعادة الجار، وكذلك في قوله تعالى: **(وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ)**[125]، ومن الشواهد الشعرية غير ما سبق:

هلّا سألتَ بذي الجماجمِ عنهمُ وأبي نعيمٍ ذي اللواء المحرقِ[126]

6ـ العطف على موضع اسم (إنّ) بالرفع قبل مجيء الخبر : قال – تعالى- : **(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)**[127]، وردت كلمة (الصَّابِئُونَ) مرفوعة في هذه الآية، وبذلك تكون مرفوعة بالعطف على موضع اسم (إنّ) قبل مجيئ خبرها، وهذا الوجه أجازه الكوفيون مستدلّين بالسماع، والبصريون منعوا هذا الوجه وأوّلوا أدلّة الكوفيين[128]، وقد كان للنحاة عدّة أقوال في رفع (الصابئون)، منها:

الأول: قول سيبويه والخليل ونحاة البصرة، أنّه مرفوع بالابتداء وهو منوي به التأخير ... إلخ.

الثاني : قول الكوفيين ومنهم الكسائي والفرّاء، أنّه معطوف على موضع اسم (إنّ)، لأنّه موضع رفع قبل دخول (إنّ).

الثالث: قول ابن مالك، وهو أن يُقدَّر خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده، كأنّه قيل: إنّ الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصابئون ..... فلا خوف عليهم.

الرابع: أنّه مرفوع معطوف على الضمير في (هادوا)، وروي هذا عن الكسائي والأخفش، ورُدَّ بأنّ العطف عليه يقتضي أنّ الصابئين تهوّدوا، وليس الأمر كذلك، ولأنّ الضمير المرفوع يقبح العطف عليه حتى يُؤكَّد.

الخامس: أن يكون (إنّ) بمعنى (نعم) وما بعده مرفوع بالابتداء، وهذا ضعيف؛ لأنّ مجيئها بمعنى (نعم) فيه خلاف[129].

واختار النسفي القول الأول، وهو قول البصريين، حيث قال: «قال سيبويه وجميع البصريين: ارتفع (الصابئون) بالابتداء وخبره محذوف والنية به التأخير عما في حيّز (إنّ) من اسمها وخبرها؛ كأنه قيل: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن باللهِ واليومِ الآخر وعمل صالحاً فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك، أي: من آمن بالله واليوم الآخر، فلا خوف عليهم، فقدم وحذف الخبر كقوله:

فمن يك أمسى بالمدينة رحلُهُ فإنّي وقيارٌ بها لغريبُ[130]

أي: فإني لغريب وقيار كذلك، ودل اللام على أنّه خبر (إنّ) ولا يرتفع بالعطف على محل (إنّ) واسمها؛ لأنّ ذا لا يصح قبل الفراغ من الخبر، لا تقول: إنّ زيدا وعمرو منطلقان، وإنما يجوز: إنّ زيداً منطلق وعمرو، و(الصابئون) مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة قوله: (إنّ الذين آمنوا) إلى آخره، ولا محل لها كما لا محل للتي عطفت عليها، وفائدة التقديم: التنبيه على أنّ الصابئين -وهم أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدّهم غياً- يُتاب عليهم إنْ صحّ منهم الإيمان، فما الظنّ بغيرهم»[131].

والنسفي هنا لم يكتف باختيار قول البصريين، بل ذهب إلى عدم جواز قول الكوفيين وإنْ لم يصرح بذكرهم، وممن اعترض على قول الكوفيين أيضا الزمخشري[132]، والعكبري[133]، والبيضاوي[134] وغيرهم.

ويبدو أنّ الأقرب إلى الصواب في هذه المسألة قول الكوفيين؛ لضعف القولين الرابع والخامس والردود القويّة عليهما، ولأنّ القولين الأول والثالث فيهما تقدير وتأويل، ولاشكّ أنّ الأصل والأَوْلى عدم ذلك، للحفاظ على النصّ من التفكّك والتقديم والتأخير، وهذا ما تميّز به القول المختار، كما يؤيّد هذا القول شواهد متعدّدة، منها آية المائدة السابقة نفسها، وكذلك قراءة ابن عبّاس: **(إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)**[135] -برفع (وملائكتُه)[136]- حيث رُفع بالعطف على موضع اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر.

ومن الشواهد التي يمكن حملها على العطف على موضع اسم (إنّ) –قبل مجيئ الخبر- ما جاء عن العرب من شعر ونثر، فمن الشواهد الشعرية البيت السابق الذي ذكره النسفي، وأيضا قول الآخر:

وَإِلّا فَاعْلمُوا أنَّا وأنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ[137]

ومن النثر قول بعض العرب «فيما رواه الثـقات: إنّك وزيدٌ ذاهبان»[138]، كما أنّ قول الكوفيين يحفظ آيتي المائدة والأحزاب السابقتين من التفكك والتأويل، قال الرازي عن مذهبهم في آية المائدة: «وهو مذهب حسن وأولى من مذهب البصريين؛ لأنّ الذي قالوه يقتضي أنّ كلام الله على الترتيب الذي ورد عليه ليس بصحيح، وإنما تحصل الصحة عند تفكيك هذا النظم، وأمّا على قول الفرّاء فلا حاجة إليه، فكان ذلك أولى» [139]، وممن اختار رأي الكوفيين أيضا في آية المائدة الثعلبي[140]، وكذا في آية الأحزاب[141].

كما ذهب بعض المعاصرين إلى تأييد مذهب الكوفيين وانتقاد مذهب البصريين، قال إبراهيم مصطفى عن تأويل البصريين لرفع (الصابئون): «ولكنّك تعلم أنّ البصريين قد مضوا في التأويل إلى أبعد مدى، يقولون في آية **(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ)**: إنّ (الصابئون) مبتدأ قُدّر له خبره؛ وقد يُصحّح هذا التأويلُ وجه الإعراب على رأي البصريين، ولكنّه يُقطّع الجملة تقطيعًا غير مقبول. على أنّ ما رفضه سيبويه قبِله غيره من أئمة النحاة: كالكسائي والفرّاء»[142]. والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الخاتمة:

ــ النســـفي مفسرٌ مشهور له آراؤه واختياراته التي تدلّ على سعة علمه في المسائل النحوية المختلفة، وتفسيره من التفاسير النفيسة والزاخرة بالمسائل النحوية، ويحتاج إلى مزيد من الدراسات.

ـ لم يكن النسفي متعصّبا لمذهب معين، بل كان يعتمد الدليل، ولذا جاءت آراؤه موافقة للبصريين تارة، ومخالفة لهم أحيانا كما في المسألة الثالثة (تقدير المفعول به)، إلّا أنّ الغالب عليه اختيار أقوال نحاة البصرة.

ـ لا يكتفـــي النسفي بالاختيار من بين آراء النحاة ؛ بل يذهب أحيانًا إلى تضعيف الـــرأي المقابل للرأي الذي اختاره ، ومن ذلك مثلا المسألة الأخـــيرة (العطف على موضع اسم "إنّ" بالرفع قبل مجيء الخبر) ، وكذلك في المسألة الثانية (إنابة غير المفعول به -مع وجوده- عن الفاعل).

ـ يدعّم النسفي اختياره أحيانا بالسماع؛ فقد يستشهد بآية أخرى من القرآن، مثل ما فعل في المسألة الثانية (إنابة غير المفعول به -مع وجوده- عن الفاعل)، أو بالشاهد الشعري مثل ما فعل في المسألة الأخيرة (العطف على موضع اسم "إنّ" بالرفع قبل مجيء الخبر)، أو بلغات العرب كلغة بني تميم، مثل ما فعل في المسألة الرابعة (الاستثناء بين الانقطاع والاتّصال).

ـ لم يكن للنسفي مؤلَّف في النحو، وكانت آراؤه واختياراته النحوية مبثوثة في تفسيره.

ــ يؤخذ على النســـفي تضعيفه أحيانا للقراءة القرآنيـــة حين ترد على غير قواعد النحاة ، وهو في ذلك يُجاري بعض النحاة البصريين ، ومن ذلك تضعيفه لقـــراءة حمزة السبعية بجر (الأرحام)، في المسألة الخامسة (العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار).

الهوامـــــــــش:

(1) اللغة والنحو بين القديم والحديث لعبّاس حسن ص 208، 209.
(2) وهو أطروحة (دكتوراه) للباحث علي عبد المتعال محجوب، بقسم الدراسات النحوية واللغوية، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية في السودان، للعام 2004م.
(3) وهو رسالة (ماجستير) للباحثة فاطمة أحمد، كلية التربية، جامعة أم درمان الإسلامية في السودان، للعام 2016م.
(4) وهو رسالة (ماجستير) للباحث عمر صبحي معتوق، قسم اللغة العربية، كلية، العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، للعام 2015م.
(5) وهو رسالة (ماجستير) للباحث يوسف سليمان عليان، كلية الآداب، جامعة اليرموك في الأردن، للعام 1996م.
(6) وهو أطروحة (دكتوراه) للباحث محمد سالمان عبدالعزيز، بقسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الزقازيق في مصر، للعام 2000م.
(7) وهو مقالة للباحث محمد مرتضى، منشورة بمجلة أبحاث التعليم الديني التركي، بتاريخ يونيو 2019م.
(8) انظر ترجمته في: الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبدالقادر القرشي 270/1، 271، والدرر الكامنة لابن حجر 247/2، والمنهل الصافي لابن تغري بردي 71/7-73، وتاج التراجم لقاسم بن قُطلُوبغا 174/1، 175، وطبقات المفسّرين للأدنروي ص263، والفوائد البهية للّكنوي ص101، والأعلام للزركلي 67/4، ومعجم المؤلّفين لكحالة 228/2، والموسوعة العربية الميسرة ص 1833.
(9) الدرر الكامنة لابن حجر 247/2.
(10) الفوائد البهية للّكنوي ص 101.
(11) تفسير النسفي 24/1.
(12) يوسف: 35.
(13) أمالي ابن الشجري 37/2، والبيت من الطويل، وهو لمحمد بن بشير، ونُسب لغيره أيضا، والشاهد فيه: (بدا ... بداء)، حيث جيء للفعل (بدا) بفاعل، وانظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإيميل يعقوب 14/1.
(14) انظر تفسيره الكشاف 282/3.
(15) انظر تفسيره المحرر الوجيز 242/3.
(16) انظر تفسيره البحر المحيط 174/1.
(17) انظر كتابه شرح شذور الذهب ص223.
(18) انظر إعراب القرآن للنحّاس 329/2، وشرح التصريح للأزهري 392/1، 393، وحاشية الصبّان 60/2.
(19) لم أعثر على رأي الفرّاء هذا في كتابه (معاني القرآن).
(20) البحر المحيط لأبي حيّان 173/1.
(21) نحو القرآن لأحمد الجواري ص30.
(22) السابق.
(23) المحرر الوجيز لابن عطية 4/2، 5.
(24) المدارس النحوية لشوقي ضيف ص 191.

(25) معاني القرآن وإعرابه للزجّاج 104/3.
(26) بدائع الفوائد لابن القيّم 910/3.
(27) تفسير النسفي 109/2.
(28) أمالي ابن الحاجب 882/2.
(29) الأنبياء:88.
(30) الجاثية:14.
(31) وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص 430، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري 324/2.
(32) وهي قراءة أبي جعفر، انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري 372/2، والإتحاف للدمياطي ص 502.
(33) انظر المقتضب للمبرد 51/4، والخصائص لابن جنّي 397/1، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري 159/1–161، وشرح الرضي على الكافية 219/1، والبحر المحيط لأبي حيان 311/6، وأوضح المسالك لابن هشام 149/2، وشرح ابن عقيل على الألفية 462/1، وشرح الأشموني 184/1، وشرح التصريح للأزهري 429/1، 430، والهمع للسيوطي520/1، 521، وحاشية الصبان 97/2.
(34) مغني اللبيب لابن هشام 609/6.
(35) توضيح المقاصد للمرادي 607/2.
(36) شرح التصريح للأزهري 429/1.
(37) شرح التسهيل لابن مالك 128/2.
(38) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك 607/2.
(39) انظر المحتسب لابن جني 120/2، 121، وتفسير الثعلبي 304/6، 305، التبيان في إعراب القرآن للعكبري 582/2، 583، والبحر المحيط لأبي حيان 311/6، والدر المصون للسمين الحلبي 191/8–193.
(40) انظر كتابه معاني القرآن 210/2.
(41) انظر تفسيره 68/22.
(42) معاني القرآن وإعرابه للزّجاج 403/3.
(43) انظر إعراب القرآن للنحّاس 144/4.
(44) انظر كتابه الحجة للقراء السبعة 259/5.
(45) انظر كتابه مشكل إعراب القرآن 482/2.
(46) الدر المصون للسمين الحلبي 193/8.
(47) انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري 710/2، والبحر المحيط لأبي حيّان 45/8، 46.
(48) تفسير النسفي 418/2.
(49) ص: 32.
(50) ص: 31.
(51) تفسير النسفي 301/3.
(52) الفرقان: 32.
(53) انظر شرح الرضي على الكافية 219/1، ومعجم القراءات للخطيب 349/6.
(54) الإسراء: 13.

(55) وهي قراءة أبي جعفر المدني وشيبة وابن السميفع، انظر مختصر ابن خالويه ص79، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري 306/2، ومعجم القراءات للخطيب 26/5، 27.
(56) البيتان من الرجز المشطور، ونسبا لرؤبة، وهما ليسا في ديوانه وإنما في زيادات الديوان، والشاهد (لم يُعن بالعلياء إلّا سيدا) حيث ناب الجار والمجرور (بالعلياء) عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام وهو (سيدا)، انظر شرح ابن عقيل على الألفية 462/1، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإميل يعقوب1143/3.
(57) البيت من الوافر، ونُسب لجرير ولم أعثر عليه في ديوانه، والشاهد (لسُبّ بذلك الجرو الكلابا) حيث ناب الجارّ والمجرور (بذلك) عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو (الكلابا)، انظر خزانة الأدب للبغدادي 337/1، 338، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإميل يعقوب 35/1.
(58) البيت من الرجز، ولم أعثر على قائله، والشاهد فيه قوله: (أُتيح لي ... نذيرا)، حيث ناب الجارّ والمجرور (لي) عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو (نذيرا)، انظر شرح شذور الذهب لابن هشام ص218، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإميل يعقوب 1164/3.
(59) النساء: 26.
(60) انظر الجنى الداني للمرادي ص121، 122، والدر المصون للسمين الحلبي 659/3، ومغني اللبيب لابن هشام 185/3، 186.
(61) البيت من الطويل، وهو لقيس بن سعد بن عبادة، والشاهد فيه كما ذكر الزجّاج في النقل السابق، انظر رصف المباني للمالقي ص215، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإيميل يعقوب 226/1.
(62) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 43/2.
(63) النساء:27.
(64) معاني القرآن للفرّاء 261/1.
(65) تفسير الطبري 214/8.
(66) انظر تفسيره 290/3.
(67) انظر تفسيره 198/2.
(68) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 42/2.
(69) انظر تفسيره المحرر الوجيز 40/2.
(70) الزمر: 39.
(71) كتاب سيبويه 161/3.
(72) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 575/2، م 79.
(73) يوسف: 43.
(74) مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي 54/3، 55.
(75) الكشاف للزمخشري 60/2.
(76) الدرّ المصون للسمين الحلبي 360/3.
(77) تفسير النسفي 350/1.
(78) النساء: 157.
(79) النمل: 65.
(80) الكشاف للزمخشري 175/2.

(81) انظر كتابه التبيان في إعراب القرآن ص 278.
(82) انظر تفسيره البحر المحيط 406/3.
(83) المحرر الوجيز لابن عطية 134/2.
(84) انظر كتابه مشكل إعراب القرآن 212/1.
(85) انظر تفسيره زاد المسير 246/2.
(86) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 212/7.
(87) انظر تفسيره 108/2.
(88) البحر المحيط لأبي حيان 406/3.
(89) تفسير النسفي 414/1.
(90) شرح التسهيل لابن مالك 288/2.
(91) انظر تفسيره الكشّاف 466/4، 467.
(92) انظر تفسيره التسهيل لعلوم التنزيل 106/2.
(93) انظر تفسيره البحر المحيط 86/7.
(94) انظر حاشية الخضري 415/1.
(95) تفسير النسفي 617/2.
(96) البيت من الرجز، وهو لجران العود، والشاهد فيه (إلّا اليعافيرُ)، حيث رفع المستثنى -والاستثناء منقطع- فجاء على لغة بني تميم، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 271/1، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإيميل يعقوب 1179/3.
(97) البيت من الطويل، وهو لضرار بن الأزور، والشاهد فيه إبدال (إلّا المشرفي) –وهو السيف- حيث رفع المستثنى -والاستثناء منقطع- فجاء على لغة بني تميم، انظر كتاب سيبويه 325/2، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإيميل يعقوب 871/2.
(98) البيتان من البسيط، وهما للنابغة الذبياني، والشاهد (إلّا الأواريُّ)، حيث رفع المستثنى -والاستثناء منقطع- فجاء على لغة بني تميم، انظر ديوان الشاعر ص 14،15، والكتاب 321/2، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإيميل يعقوب 269/1.
(99) البيت من الطويل، وهو للفرزدق –ولم أعثر عليه في ديوانه- والشاهد فيه (إلّا السنانُ) حيث رفع المستثنى -والاستثناء منقطع- فجاء على لغة بني تميم، انظر شرح الأشموني 229/1، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإيميل يعقوب 706/2.
(100) النساء: 1.
(101) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص226.
(102) انظر المقتضب للمبرد 152/4، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 463/2 م65، وشرح التصريح للأزهري 183/2، والهمع للسيوطي 189/3.
(103) المحرر الوجيز لابن عطية 4/2، 5.
(104) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي، والشاهد فيه (والكعب) فقد عُطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ، انظر الحيوان للجاحظ 494/6، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإيميل يعقوب 575/2.
(105) معاني القرآن للفرّاء 252/1، 253.
(106) انظر شرح المفصّل لابن يعيش 283/2.
(107) درة الغواص للحريري ص74.
(108) انظر تفسيره519/7، 520.
(109) انظر كتابه معاني القرآن وإعرابه 76/2.

(110) انظر تفسيره الكشاف 6/2.
(111) انظر شرح الأشموني 429/2، وشرح التصريح للأزهري 183/2.
(112) انظر تفسيره 242/3.
(113) يشـــير إلى البيت الذي أورده ابن عقيل في النقل التالي، وإلى البيت الذي أورده الفرّاء في النقل الذي في أول هذه المسألة.
(114) تفسير الفخر الرازي 170/9.
(115) انظر شرح ابن عقيل على الألفية 219/2، وانظر رأيَ ابن مالك أيضا وتضعيفَه وردَّه حججَ المانعين لهذه المسألة في شرحه للكافية الشافية 1246/3-1254.
(116) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة، والشاهد فيه –كما ذكر ابن عقيل- (والأيامِ) حيث عُطف على الضـــمير المجرور –الكاف- دون إعادة الجارّ، انظر كتاب ســيبويه 383/2، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإيميل يعقوب 107/1.
(117) شرح ابن عقيل على الألفية 220/2.
(118) انظر شرح التصريح للأزهري 183/2.
(119) انظر كتابه شرح المفصّل 283/2.
(120) البحر المحيط لأبي حيّان 167/3.
(121) نشأة النحو للطنطاوي ص146، 147.
(122) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 467/2 م65.
(123) تفسير النسفي 327/1.
(124) البقرة: 217.
(125) النساء: 127.
(126) البيت من الكامل، وهو بلا نســبة، والشـــاهد فيه (وأبي نعيم) حيث عُطف على الضــمير المجرور دون إعادة الجارّ، انظر الإنصـــاف في مســائل الخلاف لابن الأنباري 466/2، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإيميل يعقوب 610/2.
(127) المائدة: 69.
(128) انظر الإنصـــاف في مســـائل الخلاف لابن الأنباري 185/1، م23، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري 305/1، وشـــرح المفصـــّل لابن يعيش 541/4، 542، وأوضـــح المسالك لابن هشام 352/1-364، وشرح التصريح للأزهري 321/1-324.
(129) انظر هذه الأقوال في إعراب القرآن للنحّاس 32/2، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 185/1، م23، وشرح التسهيل لابن مالك 50/2، 51، والبحر المحيط لأبي حيان 541/3.
(130) البيت من الطويل، وهو لضابئ بن الحارث البرجمي، والشاهد فيه (وقيار)، حيث عُطف على موضع اسم (إنّ) بالرفع قبل مجيئ الخبر، انظر كتاب سيبويه 75/1، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإيميل يعقوب 89/1.
(131) تفسير النسفي 462/1، 463.
(132) انظر تفسيره الكشاف 272/2، 273.
(133) انظر كتابه التبيان في إعراب القرآن ص305.
(134) انظر تفسيره 136/2، 137.
(135) الأحزاب: 56.
(136) انظر مختصـــر في شـــواذ القرآن لابن خالويه ص121، ومعجم القراءات للخطيب 312/7، 313.

(137) البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم، والشاهد فيه: (وأنتم)، حيث عُطف على موضع اسم (إنّ) بالرفع قبل مجيء الخبر، انظر ديوانه ص 116، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإيميل يعقوب 603/2.
(138) وهو من شواهد العرب النثرية، والشاهد فيه (وزيدٌ) حيث عطف على موضع اسم (إنّ) بالرفع قبل مجيء الخبر، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 186/1.
(139) تفسير الفخر الرازي 55/12.
(140) انظر تفسيره 95/4.
(141) انظر السابق 61/8.
(142) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ص66، 67.